الشيخ لـ«الوطن»: توطين «مازوت النقل» في ريف دمشق قريباً

«الربيع» يقلل الطلب على مازوت التدفئة ودمشق وريفها تزودان يومياً بـ١٥٠ ألف ليتر

فادي بك الشريف

أيام قليلة وينخفض الطلب على مادة مازوت التدفئة تزامناً مع انحسار المنخفضات التي تشهدها البلاد، فيما كشفت المصادر الرسمية عن إنجاز توزيع مازوت التدفئة في محافظتي دمشق وريف دمشق في غضون الشهرين القادمين، مع التأكيد على ارتباط عملية التوزيع بالتوريدات وواقع المشتقات النفطية.

«الوطن» رصدت واقع توزيع مادة المازوت لزوم التدفئة والخاص بقطاع النقل، في الوقت الذي تستمر فيه أزمة النقل الحاصلة في العاصمة وشقيقتها ريف دمشق على الرغم من تأكيد المعنيين في المحافظتين أن الكميات توزع بشكل يومي من دون أي تأخير على الإطلاق، وسط انتشار كبير لسيارات الأجرة «التكاسي» بشكل يضاهي وجود السرافيس وخاصة في منطقتي البرامكة وجسر الرئيس، التي تعمل على مبدأ «التكسي سرفيس» ولكن وفق التعرفة التي توافق مزاج أصحابها.

وحول واقع مازوت التدفئة في دمشق، كشف مدير فرع محروقات دمشق أيمن حسن أن نسب توزيع الدفعة الثانية من مادة مازوت التدفئة تجاوزت ٣٠ بالمئة لسكان العاصمة، علماً أن التوزيع يتم حالياً بوتائر قليلة في ظل قلة الكميات.

وأشار حسن إلى أن عدد الطلبات يومياً يصل إلى ٥ طلبات، كل طلب يعادل نحو ٢٢ ألف ليتر، ليصل عدد الكميات الخاصة بالتدفئة يومياً إلى ١١٠ آلاف ليتر.

«التكاسي» تعوض غياب «السرافيس».. وسكرية لـ«الوطن»: قطاع النقل يحصل على ٣٠٠ ألف ليتر يومياً

ولم يستبعد حسن تحسن واقع توزيع المادة للمواطنين خلال الفترة القادمة، آملاً بحدوث انفراجات على صعيد توريد المحروقات، ليصار إلى استكمال توزيع المادة في غضون أقل من شهرين.

وفيما يخص واقع قطاع النقل، نفى عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في دمشق شادي سكرية حدوث أي انقطاع في تزويد الآليات من «سرافيس وباصات»، مؤكداً حصولها على مخصصاتها بشكل يومي، مبيناً أن كل وسائل النقل تحصل على مخصصاتها، وأي تلاعب في المادة فإن الأمر يخص الرقابة على السرافيس والباصات لضبط أي مخالفات وتشديد الرقابة والإجراءات المتخذة بحق أي وسيلة نقل تحصل على المادة والمخصصات من المادة من دون أن تخدم الخط.

وبيّن سكرية أنه حالياً يصل عدد الطلبات اليومية لقطاع النقل يومياً إلى ١٤ طلباً، لتتجاوز الكميات الإجمالية المخصصة يومياً ٣٠٠ ألف ليتر مازوت، ومن دون أي تأخير أو انقطاع، مبيناً أن أكثر من ٦٥٠٠ آلية تزود يومياً بالمحروقات.

وأضاف: يحصل السرفيس حتى ١٤ راكباً على ٣٠ ليتراً يومياً، ومن ١٤-٢٨ راكباً على ٤٠ ليتراً، وتزود باصات الشركات الخاصة بـ٩٠ ليتراً يومياً.

وفيما يخص واقع التدفئة والنقل في ريف دمشق، بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة ريف دمشق ريدان الشيخ، أن عدد الطلبات اليومية من مازوت التدفئة يتراوح بين طلبين وثلاثة طلبات يومياً، وكميات تعادل ٣٥ ألف ليتر فقط بشكل يومي.

وتوقع عضو المكتب التنفيذي إنجاز توزيع الدفعة الثانية خلال شهر، مضيفاً: كلما تحسن الطقس تصبح الحاجة إلى المازوت أقل.

وأشار الشيخ إلى أن نسبة توزيع مازوت التدفئة في ريف دمشق وصلت إلى ٢٨ بالمئة، بما يعادل ١٥٠ ألف بطاقة، فيما تجاوز عدد العائلات التي حصلت على المادة ٣٠ ألف عائلة.

وحول واقع النقل، بيّن أن عدد الطلبات اليومية لقطاع النقل يصل إلى ١٠ طلبات بما يعادل ١١٠ آلاف ليتر مازوت يومياً للباصات والميكروباصات، علماً أن عددها يصل إلى ٣ آلاف.

وأشار إلى تغطية حاجة السرافيس بالكامل من المادة، مؤكداً عدم وجود أي نقص بالتزود وأن كل الكازيات المخصصة تحصل على احتياجاتها.

وقال: يتم حرمان بطاقات السرافيس المخالفة من التزود بالمادة لفترة أسبوع لكل سرفيس مخالف ويتلاعب بالكميات من دون العمل على الخط، وفي حال تكرار المخالفة يتم سحب البطاقة.

وكشف عضو المكتب التنفيذي أنه بتوجيه من المحافظ، يتم العمل على توطين المازوت المخصص لقطاع النقل «مكانياً» على أن تطبق خلال أسبوع في قدسيا وضاحية الأسد لتعمم خلال الفترة القادمة، بحيث يتم تخصيص مراكز وكازيات للبطاقات، ولا تفعل البطاقة إلا عن طريق كازية محددة لا يمكن التزود من غيرها.

مازوت «الفيسبوك» مغشوش

مواطنون: وقعنا ضحايا نصب واحتيال وغش.. والتموين: نلاحق المتاجرين

حماة- محمد أحمد خبازي

تنتشر في محافظة حماة على صفحات الـ«فيسبوك»، عروض لبيع المازوت بالسعر الحر، مثلما ينتشر البيع المباشر للمواطنين في العديد من المحال و«البراكيات»، وعلى قارعة الطرقات والأرصفة، ولكن معظم المازوت المعروض أسود فاحم كأنه زيت معدني، ومغشوش بمشتقات نفطية أخرى وبالماء أيضاً!.

وبيّن مواطنون وقعوا ضحايا نصب واحتيال وغش، أنهم اشتروا مؤخراً مازوتاً من عارضين على صفحات الفيس بسعر ١٠٠ ألف ليرة للغالون، ولكنهم فوجئوا عند إشعاله برائحته النفاذة، وبأصوات شبيهة بأصوات «المفرقعات والألعاب النارية» تصدر عنه بمدافئ البيوت والحمامات، وأوضح بعضهم أنهم لم يردوه لباعته، بل استخدموه مرغمين لكونهم بحاجة ماسة له للتغلب على البرد القارس الذي عم البلاد مؤخراً.

وكشف آخرون أنهم اشتروا قبل أيام معدودة بضعة ليترات، وبسعر ٥٥٠٠ ليرة لكل ليتر، وتبيّن أنها مخلوطة بزيت معدني محروق، ومع ذلك استخدموها لطرد البرد لعدم توافر بديل عنها!.

وذكر أصحاب مهن حرة لـ«الوطن» أنهم وقعوا ضحايا عمليات غش، فقد اشتروا كميات من المازوت لإنجاز أعمالهم من باعة على الطرقات بسعر ٩٠ ألف ليرة للغالون، وعند تشغيل آلاتهم ومعداتهم به، كان احتراقه سيئاً لارتفاع نسبة الماء فيه.

ويروي طبيب لـ«الوطن» أنه اشترى مازوتاً من خلال الفيسبوك، لاستخدامه بتدفئة مرضاه بالعيادة، ولكنه فوجئ بأنه لا يشتعل إلا بصعوبة بالغة، وإن اشتعل فيصدر أصواتاً تصيب المرضى المنتظرين بغرفة الانتظار في العيادة بالهلع!وبيّن أن المازوت مغشوش بإضافة عدة سوائل له، وعند تصفية كمية قليلة منه في عبوة بلاستيكية شفافة تشكلت ثلاث طبقات من السوائل!.

ولفت مواطنون إلى أن الغش بالمازوت الذي يباع خارج الأقنية الرسمية، أصبح ظاهرة بمختلف مدن ومناطق محافظة حماة، حيث يستغل الغشاشون حاجة الناس للمازوت وخصوصاً في الأيام الشديدة البرودة، ويغشون الكميات المتوافرة لديهم بإضافة أي سائل آخر لزيادة الكميات وجني أرباح فاحشة.

وذكر مواطنون أن بعض باعة الفيسبوك، يدعون زوراً وبهتاناً أنهم فقراء أو من ذوي الاحتياجات الخاصة أو من أسر شهداء، ليستدروا عطف الراغبين بالشراء ويدفعوا لهم السعر الذي يرغبونه من من دون أي مناقشة أو جدال. وأضاف المواطنون: لكن يتضح فيما بعد أنهم ليسوا كذلك، بل نصابون فقط، لأن صفحاتهم تختفي بعد بيعهم ما يكون بحوزتهم من مازوت مغشوش!.

وكذلك – يقول المواطنون – لا جدوى من البحث عن باعة الأرصفة والطرقات، لأنهم يختفون أيضاً.

وأكد العديد من الذين وقعوا ضحايا الغش أنهم لم يشتكوا للجهات المعنية لعدم اقتناعهم بنتيجة الشكوى، وكي لا يقعوا في «سين وجيم» لمعرفتهم أن المازوت يباع بالسوق السوداء، ولعلمهم أن الجهات المعنية تعرف أن المازوت يباع بهذه الطرق ولكنها تغض النظر عن باعته.

من جانبه، بيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن دوريات حماية المستهلك تلاحق المتاجرين بكل أنواع المحروقات والمتلاعبين بها سواء في المحطات أم الصهاريج التي توزع المازوت للمواطنين عبر البطاقة الإلكترونية.

وأوضح أن الدوريات ضبطت خلال الشهر الجاري، العديد من المتاجرين والغشاشين واتخذت بحقهم الإجراءات القانونية، ومؤخراً تم ضبط ٩٦٠ ليتراً مغشوشة بالماء لدى ٣ متاجرين، وتم تنظيم ضبوط بحقهم، كما تم ضبط عدة محطات تتلاعب وتتاجر بالمحروقات «بنزين ومازوت» وتمت مخالفتها حسب المرسوم ٨ لعام ٢٠٢١.

وأهاب زيود بالمواطنين الذين يتعرضون لأي غش، عدم السكوت والإبلاغ عن الغشاشين على أرقام الهواتف المعروفة لإنصافهم واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أولئك المخالفين.

بعد توقف ٧ أعوام.. معمل سكر تل سلحب يعود للعمل

مدير عام مؤسسة السكر لـ«الوطن»: سيُخفّض سعر السكر لنحو ٢٠ بالمئة في الأسواق

حمص- نبال إبراهيم

بيّن مدير عام المؤسسة العامة للسكر في سورية سعد الدين العلي لـ«الوطن» أن شركة سكر تل سلحب سيتم إعادة إقلاعها بعد توقف لمدة ٧ أعوام عن الإنتاج، منوهاً بقرار اللجنة الاقتصادية في رئاسة الحكومة بإعادة زراعة الشوندر السكري في منطقة الغاب والمناطق المحيطة للشركة لإعادة تشغيل المعمل الذي يبدأ بالعادة في نهاية شهر حزيران وبداية شهر تموز، لافتاً إلى إنه تجري حالياً أعمال الصيانة والتأهيل بشكل مكثف بعد أن تم رصد الاعتمادات المالية لها، موضحاً أن أعمال الصيانة تجاوزت نسبة ٩٠ بالمئة وسيكون المعمل جاهزاً مع بداية موسم الشوندر السكري المقبل.

ولفت العلي إلى أن الشوندر السكري محصول استراتيجي مهم إضافة لمحصولي القمح والقطن ويعيل الآلاف من الأسر من العاملين والفلاحين، مشيراً إلى أن معمل سكر تل سلحب سيعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى حدود ٣٨٠٠ طن يومياً وسينتج نحو ١٦ ألف طن سكر أبيض للاستهلاك من حوالي ١٦٠ ألف طن شوندر، إضافة إلى أنه سينتج مادتين ثانويتين الأولى التفل كمادة علفية والثانية المولاس التي تعتبر مادة أساسية لصناعة الخميرة التي تدخل في صناعة الخبز، ما يخفف من الاستيراد وتوفير القطع الأجنبي على الخزينة العامة للدولة.

وأشار إلى أن إعادة إقلاع المعمل وتصنيع الشوندر السكري سينعكس إيجاباً على توفير مادة السكر في الأسواق المحلية والمساهمة بتخفيض سعره إلى نحو ٢٠ بالمئة، إضافة إلى تحقيق جدوى اقتصادية بوفورات تصل إلى مليارات الليرات السورية على الخزينة.

وبين أن الكميات المقدرة التي سيتم استجرارها من الفلاحين تتراوح بين ١٥٠ إلى ١٦٠ ألف طن من الشوندر السكري بسعر مناسب ومجز للفلاحين وفق الأسعار الرائجة بحيث يعود بالفائدة لهم بتحقيق أرباح جيدة جداً، موضحا أنه تم تسعير طن الشوندر السكري في العام الماضي بسعر مبدئي ١٧٥ ألف ليرة سورية بناءً على دراسة التكاليف، وبعد ارتفاع الأسعار تمت إعادة تسعير الطن الواحد ليصبح ٢٥٠ ألف ليرة سورية، منوهاً بأنه إضافة لتسعير الطن بالأسعار الرائجة فقد تم أيضا منح ٨ ليترات من مادة المازوت بالسعر المدعوم لكل دونم مزروع بالشوندر إضافة للأسمدة وذلك بهدف تشجيع الفلاحين على زراعة الشوندر السكري.

ولفت العلي إلى أنه تم إنجاز عقود مع الفلاحين لزراعة الشوندر السكري على مساحة ٤٣٨٥ هكتاراً بحيث ينتج عنها نحو ٢٦٣ ألف طن وتم استيراد بذار مناسب لهذه الأراضي من بلجيكا وتم توزيعها على الفلاحين وفق العقود المبرمة، مبيناً أنه تم استيراد ٤٧ طن بذور وما توزع منها ٣٠ طناً فقط وبالتالي انخفضت المساحة المزروعة الحالية إلى حدود ٢٢٠٠ هكتار مما كان مخططاً، وبالتالي الكمية ستنخفض بدورها نتيجة لأن الإقبال من الفلاحين لم يكن بالشكل اللازم والمطلوب، إضافة إلى تضرر قسم من المحصول جراء الأحوال الجوية الصقيع خلال الفترات الماضية إلى حدود ٣٠ بالمئة من الأراضي بمساحة تقدر بنحو ١٥١٩ هكتاراً من غير مساحة ٢٢٠٠ هكتار.

وفي السياق لفت إلى أن شركة سكر تل سلحب الواقعة بريف حماة هي الشركة الوحيدة التي تقوم بتصنيع الشوندر السكري حالياً بعد توقف الشركات الأخرى التي أصيبت بالأضرار، موضحاً أن شركة سكر الثورة بمنطقة مسكنة بريف حلب متضررة بشكل شبه كامل إضافة إلى خروج شركات جسر الشغور ودير الزور والرقة التي ما زالت خارج السيطرة.

وأشار إلى أن عمليات إعادة التأهيل في شركة سكر مسكنة بدأت بشكل فعلي قبل الفترة المحددة لها، حيث تمت المباشرة بالعقد وتمت إزالة الأنقاض ومخلفات المجموعات الإرهابية من الشركة ومد الكهرباء من مسافة ١٢,٥ كم إلى الشركة إضافة إلى المياه، وحالياً وصلت بعض التجهيزات وألواح الحديد والصاج وتم البدء بعملية إعادة تأهيلها.

بعد رفع أسعار الألبان والأجبان في اللاذقية

أمين سر الجمعية لـ«الوطن»: الأسعار غير مرضية و٢٠ بالمئة من الحرفيين أغلقوا

اللاذقية - عبير سمير محمود

مع ارتفاع أسعار الألبان والأجبان في محافظة اللاذقية، ليصبح كيلو الحليب من أرض المزارع ١٨٠٠ ليرة، وألفي ليرة للمستهلك، وسعر كيلو الجبنة البلدية ١٣ ألف ليرة ومقابل ١٩ ألفاً للمسنرة، واللبنة بـ٩ آلاف ليرة وعبوة اللبن (٨٠٠ غرام) بسعر ٢٢٠٠ ليرة.

اعتبر أمين سر جمعية (المواد الغذائية) الألبان والأجبان فادي يوغا في تصريح لـ«الوطن» أن هذه الأسعار غير مرضية للحرفي، ولا تعادل تكاليف الإنتاج، ما يجعل الحرفي خاسراً في الوقت الحالي.

وذكر يوغا أن مشكلة تأمين الغاز الصناعي بالسعر الحر خارج البطاقة الذكية هي أكبر مشاكل الحرفي، إذ يضطر الحرفيون منذ فترة لشراء الأسطوانة بأسعار خيالية تتجاوز ١٠٠ ألف ليرة، ليحمّل سعرها على باقي المواد المنتجة حتى لا تكون خسارته كبيرة وعلى الأقل بما يوازي التكاليف.

وأردف بالقول: تقدمنا منذ نهاية شهر أيار ٢٠٢١ بطلب لوزارة النفط لاستخراج بطاقات ذكية للحرفيين بموجب الشهادة الحرفية ليتمكنوا من شراء أسطوانات الغاز بالسعر الحر نحو ٥٠ ألف ليرة للأسطوانة وفق السعر الرسمي، وتمت الموافقة ولكن لم يتم الأمر بحجج مختلفة بين محروقات وتكامل وكل منها ترمي الأمر على الأخرى، ليبقى الحرفي الخاسر نتيجة تكبده أعباء مالية كبيرة.

وتابع قائلاً: وفي مطلع العام عدنا وتقدمنا بطلبات للمحافظة ولجنة محروقات وتمت الموافقة أيضاً لاستخراج البطاقات لنحو ٧٠٠ حرفي بالاتحاد يستفيد منهم ٢٠٠ من جمعية الألبان والأجبان، إلا أنه لم تتم الاستجابة بالحصول على البطاقات من أي جهة، وكل منها تقول لنا «راجعوا الجهة الأخرى» وهكذا منذ عام حتى اليوم ونحن بالمعاناة نفسها التي تزداد يومياً مع ارتفاع الأسعار في السوق السوداء.

وذكر يوغا أن ارتفاع مستلزمات الإنتاج بات كبيراً جداً، موضحاً أن تكلفة كيلو الحليب من أرض المزارع ١٨٠٠ ليرة يضاف إليها ٢٠٠ ليرة أجور نقل لكل كيلو إذ يقوم الحلاب الوسيط بنقل المادة من القرى إلى المدينة بطلب ٢٠٠ ليرة على كل كيلو، ليصل إلى الحرفي بسعر ألفي ليرة من دون احتساب تكاليف أكياس النايلون ٩ آلاف للكيلو «الربطة» وعلبة البلاستيك مع الغطاء لكيلو اللبن بسعر ١٦٠ ليرة، ناهيك عن مصاريف أخرى كالضرائب والفواتير الخدمية مياه كهرباء وأجور للمحلات والأيادي العاملة.

ورأى أمين سر الجمعية أن الأسعار يجب أن تزيد على الحالية بنسبة تتراوح بين ٥ – ٧ بالمئة لجميع أنواع الألبان والأجبان لتكون معتدلة وعادلة ومرضية للجميع، إذ إن ارتفاع الأسعار يطول الجميع في حال توافر هذه المواد لا شك أن الأسعار ستعود للانخفاض، مردفاً بالقول: كان الله في عون المواطن.

ولفت يوغا إلى إغلاق ٥٠ – ٦٠ حرفياً منشآتهم الخاصة بإنتاج الألبان والأجبان، ما يشكل نسبة ٢٠ بالمئة من إجمالي الحرفيين، وذلك بسبب عدم قدرتهم على الإنتاج في ظل عدم توافر مستلزمات الإنتاج وعلى رأسها الغاز الذي يحتاجه الحرفي بشكل يومي ليبقى منتجاً لجميع أنواع الألبان والأجبان.

وكان عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية علي يوسف قد أكد لـ«الوطن» في تصريح سابق بأن المكتب التنفيذي قام بتحديد أسعار الألبان والأجبان في أسواق المحافظة، وفق الأرقام المذكورة بداية المادة.

وشدد يوسف على تكليف أصحاب العلاقة الإعلان عن الأسعار المحددة بالشكل الواضح وفي مكان ظاهر والالتزام بها أصولاً، مشدداً على معاقبة المخالفين بالعقوبات المنصوص عليها بالمرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١.

لعدم شعوره بالفائدة المواطن يتجاهل الشكوى

طلال ماضي

يمتنع المواطنون حسب مختصين عن تقديم شكاوى حول حالات الابتزاز التي يتعرضون لها يومياً في الأسواق، أو لدى مراجعتهم الدوائر الحكومية، أو لدى تعرضهم للظلم، بسبب عدم ثقتهم بمكاتب الشكاوى أصلاً وغياب وسائل الاتصال الحقيقية بين المواطن والمسؤول وتفضيلهم الإعلام لبث شكواهم وتذمرهم.

والجهات الحكومية بدورها يومياً تتحفنا بتصريحات صحفية، آخرها دعوة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتعزيز ثقافة الشكوى للمساهمة مع الجهات المعنية في ضبط الأسعار، لكن المواطن يبرر سبب عدم إقدامه على تقديم الشكاوى بالإحباط الذي يعانيه بعدم الاهتمام بشكواه من بعض المسؤولين وغياب ثقافة المعالجة عند التعرض للغبن.

النائب الإداري في كلية التربية بجامعة دمشق الدكتور أمين شيخ محمد يرى في تصريح لـ«الوطن» أن ثقافة الشكوى موجودة منذ عشرات الأعوام، وكانت عبر صناديق حديدية في المؤسسات، وتحولت إلى إلكترونية، وهي حاجة أساسية وعلى سلم أولويات المواطن، وهو لجوج عند حاجته، لكنه عندما رأى أن الباب موصد أمامه ولم يشعر بالفائدة امتنع عن تقديم الشكاوى، واليوم عندما يتعرض للغبن أول كلمة ينطقها من يسمعك «روح اشتكي»، والرد الفوري على هذا الكلام «شو رح يطلع منها».

ولفت شيخ محمد إلى أن عدم لجوء المواطن للشكوى ليس لعدم وجود ثقافة الشكوى لكنها غائبة عن ذهن المواطن، ويتجاهلها لأنه لا يشعر بالفائدة، والدليل على ذلك عندما شعر المواطن بالجدية في معالجة شكواه قدم أكثر ٢٠٠ ألف شكوى خلال ساعات عندما تم استبعاد بعض الشرائح من الدعم.

واعتبر شيخ محمد أن سبب عدم انتشار ثقافة الشكوى على الرغم من تصنيفها ضمن الثقافة الحياتية يعود لعدم وجود آذان مصغية للمشتكي فهذا السبب الأساسي لغياب هذه الثقافة.

وحول الفوضى الموجودة في الأسواق ودعوة المسؤولين لتقديم الشكاوى وعدم الاستجابة من المواطنين رأى شيخ محمد أن هناك تفاوتاً في أداء المؤسسات سواء في التشجيع على الشكوى أم في أسلوب معالجتها، داعياً إلى تعزيز هذه الثقافة من خلال العمل على ترسيخ هذه الثقافة في مناهج الدراسات الاجتماعية التي تدرس المجتمع والتخطيط المجتمعي أو من خلال إجراء إسعافي وإقامة الحوارات والمنتديات وورشات العمل لتكريس الجدوى من الشكوى.

وأشار شيخ محمد إلى أن مجال الشكوى واسع جداً، وأصبحت تأخذ أشكالاً متعددة مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الجهات التنفيذية المستقبل الأساسي للشكوى إيجاد آلية ونقل تجارب ناجحة من أجل تفعيلها، وكذلك إيجاد الحلول لها من أجل أن يقتنع المواطن بجدوى تقديمها.